المجتمع الدولي يرفض تقديم الدعم وبن مبارك يعود من نيويورك بخفي حنين

عدن/ الأمناء/ خاص:

يواجه اليمن اليوم جنوبا وشمالا تحديات متفاقمة في ظل تصاعد الأزمات الإنسانية والاقتصادية، ومع ذلك، يبدو أن المجتمع الدولي بدأ يفقد ثقته في قدرة الحكومة الشرعية على إدارة الوضع.

الاجتماع الأخير في نيويورك، الذي كان يهدف إلى حشد الدعم الدولي لليمن، كشف عن ضعف ملحوظ في قدرة حكومة أحمد عوض بن مبارك على تقديم صورة مقنعة تستحق الدعم.

في اجتماع نيويورك الأخير، كان من المتوقع أن تقدم الحكومة اليمنية خطة واضحة ومتكاملة تلبي طموحات الدول المانحة وتُظهر قدرتها على الاستفادة الفعّالة من أي دعم دولي. إلا أن النتائج جاءت مخيبة للآمال، حيث لم تستطع الحكومة تحقيق أي التزامات ملموسة من الدول الحاضرة. الرد كان صريحًا: "اليمن بحاجة إلى حكومة فعالة ومسؤولة أمام شعبها."

وفق مراقبين، أن هذه العبارة تلخص فشل حكومة بن مبارك في إقناع المجتمع الدولي بدعمها، وهو ما يعكس الإحباط المتزايد من أداء الشرعية التي لم تحقق تقدمًا يُذكر على الأرض.

يرى مراقبون في تصريحات خاصة أدلوا بها لـ"الأمناء" أن جذور العزوف الدولي تعود إلى غياب الإنجازات الحكومية الفعلية التي يمكن أن تُظهر للمجتمع الدولي أن الدعم سيُثمر عن تحسين الأوضاع في اليمن وبرغم مرور سنوات على وعود الحكومة الشرعية بتحسين الأداء، إلا أن الواقع يؤكد استمرار الأزمات دون حلول جذرية.

وحسب المراقبين أن مشاريع التنمية معطلة، والفساد ينخر مؤسسات الدولة، والانقسام السياسي داخل الشرعية نفسها يعمّق الفجوة بين الحكومة والشعب، ناهيك عن المجتمع الدولي. هذه العوامل كلها أفقدت الحكومة مصداقيتها، ودفعت المانحين إلى التراجع عن تقديم الدعم بلا ضمانات.

رد الدول المانحة خلال اجتماع نيويورك لم يكن مجرد عتاب سياسي، بل رسالة واضحة للحكومة الشرعية. المجتمع الدولي لن يقدم المزيد من الدعم دون رؤية إصلاحات حقيقية تعكس التزام الحكومة بمسؤولياتها أمام شعبها. المانحون باتوا يدركون أن أي دعم غير مشروط قد ينتهي إلى جيوب الفساد أو يُبدد دون تحقيق أي أثر حقيقي على الأرض.

يرى خبراء في تصريحات لـ"الأمناء" أن استعادة ثقة المجتمع الدولي تتطلب تغييرًا جذريًا في أداء الحكومة الشرعية. المجتمع الدولي بحاجة إلى أن يرى تحسنًا ملموسًا في عدة محاور أساسية في مقدمتها الإصلاح الإداري والمالي لضمان الشفافية والحد من الفساد داخل المؤسسات الحكومية وتنفيذ مشاريع تنموية حقيقية مثل الكهرباء والمياه والصحة والتعليم، التي تمس حياة المواطن اليمني بشكل مباشر ورؤية سياسية موحدة لمعالجة الخلافات الداخلية بين مكونات الشرعية لضمان استقرار سياسي يُشجع المانحين على دعم الحكومة إضافة الى إشراك المجتمع المدني تعزيز دور المنظمات المحلية والشركاء الدوليين في عملية التنمية والرقابة على استخدام الموارد.

المشهد الحالي يُظهر أن حكومة بن مبارك تقف أمام اختبار حاسم. الفشل في كسب الدعم الدولي خلال اجتماع نيويورك يعكس تراجع الثقة العالمية بها، ولكن الفرصة لا تزال قائمة إذا ما أقدمت الحكومة على إصلاحات حقيقية. الشعب اليمني والمجتمع الدولي لن يقتنعوا بالوعود وحدها، بل ينتظرون إنجازات ملموسة تثبت أن الحكومة قادرة على تحمل مسؤولياتها.

توطر وزير التعليم العالي في فضيحة تزوير كبرى !

الأمناء/ خاص:

كشفت مصادر مطلعة عن فضيحة من العيار الثقيل تتعلق بوزير التعليم العالي، القيادي في جماعة الإخوان، خالد الوصابي، تتعلق بتعميد شهادة دكتوراه مزورة تم منحها لشخص يدعى بسام الشيباني.

الشهادة التي قوبلت بانتقادات واسعة تم اعتمادها من قبل وزارة التعليم العالي في عدن ، رغم أنها صادرة عن جامعة العلوم والتكنولوجيا في صنعاء، التي يتهمها منتقدون بانتمائها للجماعة الإخوانية.

وفي لقاء مع إحدى الإذاعات المحلية، سرد البرفسور محمود البريهي، رئيس جامعة العطاء للعلوم والتكنولوجيا ورئيس الجمعية الصيدلانية اليمنية، تفاصيل القضية التي أثارت جدلاً كبيراً في الأوساط التعليمية.

وأكد البريهي أن الوزارة اعتمدت شهادة دكتوراه في الصيدلة للمدعو بسام الشيباني، الذي لا يمتلك المؤهلات الأكاديمية المطلوبة، خاصة وأنه لا يوجد في اليمن برنامج معتمد يمنح شهادة دكتوراه في هذا التخصص.

وأشار البريهي إلى أن البرنامج الأكاديمي لمنح شهادات الدكتوراه في المجالات الطبية والعلمية غير متوفر في اليمن، وهو ما يجعل من منح هذه الشهادات أمراً مستحيلاً في الجامعات الحكومية أو الخاصة.

وأضاف أنه تواصل مع الوزير الوصابي للتحقق من الموضوع، إلا أنه لم يتلقَ أي رد، بينما نفى وكيل الوزارة، خالد باسليم، صحة المعلومات.

REPUBLIC OF YEMEN
Ministry of Higher Education and Scientific Research
Minister Office
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
مكتب الوزير
أمر إداري وزير التعليم العالي والبحث العلمي رقم (٧٠)
بشأن تشكيل لجنة فحصي الحنادق بشأن شكوى دكتورة الصيدلة بمحافظة تعز
بناءً على الشكوى المرفوعة من قبل الإخ الدكتور/ محمود مهيوب البريهي الى نيابة الاموال العامة ضد الجامعة الوطنية بخصوص تزوير في نتائج التصحيح والاتهام المقدم من قبله ضد الدكتور/ جمال الحزمي بالتحفظ صفة صيدلي وتحويل الإخ وكيل نيابة الاموال العامة الموضوع الى الوزارة للتحقيق اداريا في الموضوع.
تشكل لجنة من الاخوة التالية أسماءهم:
م	الاسم	الصفة	ملاحظات
1	أ.د محمد عبدالعزيز	رئيسا	عميد كلية الحقوق – جامعة تعز
2	أ.مصطفى محمد قائد الشعبي	عضوا	مدير عام الشؤون القانونية
والتي لها المهام التالية:
- الجلوس مع مقدم الدعوى وعمل محضر رسمي بالشكوى المقدمة عليه.
- الالتقاء بالمسؤولين في الجامعة الوطنية وسماع اقوالهم في الاتهام الاعداد والتأكد من صحة ما يرد منهم بالوثائق المرافقة.
- الالتقاء بالدكتور جمال الحزمي وسماع اقواله حول ماورد من اتهامات من قبل الدكتور/ محمود البريهي هذا.
- الرفع بتقرير مفصل حول الموضوع الى وكيل الوزارة لقطاع الشؤون التعليمية، مشفوعا بالتوصيات اللازمة خلال فترة لا تتعدى عشرة أيام من تاريخه.
صادر بديوان عام الوزارة
التاريخ 2024/11/11م
Website: www.mohesr-portal.academy
E-mail: mohesr.s16@gmail.com

وأثارت القضية مزيداً من التساؤلات بعد أن تقدّم المدعو بسام الشيباني لشغل وظيفة رئاسة قسم الصيدلة في جامعة تعز، وهو المنصب الذي تم التنافس عليه مع دكتور آخر يحمل شهادة دكتوراه في الصيدلة السريرية.

إلى ذلك أطلق نشطاء حزب الإصلاح حملة تضامن واسعة مع مزاعم متهم بتزوير شهادة دكتوراة للسطو على منصب اكاديمي بتعز .

اللافت في الأمر ، كان قيام نائب رئيس الجامعة لشئون الطلاب والقائم بأعمال رئيس جامعة تعز الإخواني / رياض العقاب عقب افتضاح تزوير الشيباني لشهادته ، بتعيينه بوظيفة أستاذ مساعد بكلية العلوم الطبية في جامعة تعز - فرع التربة أواخر عام 2022م ، كما تظهر صورة لقرار التعيين التي حصلنا عليها في فضيحة مدوية تستوجب المسائلة.

هذا التعيين اعتبرته مصادر أكاديمية تواطؤاً مفضوحاً من قبل قيادة جامعة تعز الخاضعة لسيطرة الجماعة، لتمكين عناصرها ، دون اكتراث لتبعات ذلك على جودة التعليم والعبث في أهم صرح تعليمي في المحافظة.

تعمقت الفضيحة أكثر بعد أن كشف البريهي عن قيام الشيباني بسرقة أبحاثه الأكاديمية، وهو ما دفعه لتقديم شكوى للنيابة العامة ضد الجامعة الوطنية في تعز.

كما طالت الشكوى عميد كلية الصيدلة بالجامعة، الدكتور جمال الحزمي، الذي كان قد شارك في هذا التزوير.

البريهي كشف أن تقرير لجنة التحقيق التي شكّلها الوزير في القضية جاء ليؤكد وجود تزوير واضح، حيث اعترف التقرير بتعميد الشهادة المزورة من قبل الوزارة في عدن.

الخبجي: التحديات لن تثنينا عن تحقيق أهدافنا.. والتاريخ لا يُخلّد إلا أصحاب العزيمة

الأمناء/ خاص:

أكد د. ناصر الخبجي، رئيس الهيئة السياسية بالمجلس الانتقالي الجنوبي، أن المجلس يمضي بثبات وثقة نحو تحقيق الأهداف الوطنية، رغم محاولات استخدام الملفات الاقتصادية والخدمية كسلاح لاستهداف الحاضنة الشعبية. وأكد أن هذه الأساليب الهشة لن تصمد طويلا، وأن استعادة التوازن والتصدي لتلك التحديات سيكونان في صدارة أولويات المرحلة المقبلة.

وأشار الخبجي إلى أن المجلس يلتزم باحترام جميع الأصوات، حتى تلك التي تفتقر لإدراك الواقع الراهن، مشددًا على أن هذه المحاولات، سواء كانت معلنة أو تخفت خلف نزعات شخصية، لن تؤثر على مسار القضية الجنوبية أو تمس الحقائق الراسخة.

وأكد أن تحقيق الأهداف العظيمة لا يتحقق بالأماني أو الرهانات الواهية، وإنما بالصبر والنضال والإصرار على مواجهة الحقائق بشجاعة. وأضاف: "الثبات على المبادئ وسط المتغيرات هو حجر الأساس لأي انتصار كبير، ويستلزم رؤية واعية وحكمة في تجاوز التحديات."

واختتم د. الخبجي تصريحه بالتأكيد على الثقة الراسخة والإرادة القوية للمجلس الانتقالي، قائلًا: "التاريخ لا يخلد سوى أصحاب العزيمة والإصرار، وسنمضي قدمًا غير عابئين بمن يُحاول عرقلة مسارنا، لأن النجاح لا يُعترف به إلا من قبل صانعيه."

ضبط دبلوماسي يمني يستخدم سيارة السفارة في تهريب المخدرات في روما

الأمناء/خاص:

في فضيحة دولية هزت الأوساط السياسية والدبلوماسية، تم الكشف عن تورط دبلوماسي يمني في استخدام سيارة تابعة للسفارة اليمنية في روما لتهريب المخدرات. هذا الحادث يأتي في إطار فضائح متعددة جراء تدهور أداء السلك الدبلوماسي اليمني خلال السنوات الثماني الماضية في ظل الفوضى التي شهدها نتيجة لتدخلات الإخوان في الشؤون الدبلوماسية.

وذكرت صحيفة "Fanpage.it" الإيطالية أن الدبلوماسي اليمني، الذي يخضع للتحقيق إلى جانب 33 شخصًا آخرين في إطار شبكة دولية لتهريب المخدرات، يتمتع بالحصانة الدبلوماسية ويُحقق معه بشكل غير رسمي. وأوضحت الصحيفة أن الدبلوماسي كان يقوم بنقل المخدرات باستخدام سيارة تحمل لوحة دبلوماسية، وهي سيارات محمية من التفتيش أو المراقبة خلال نقاط التفتيش.

وكشفت مصادر يمنية أن الشخص الموقوف هو طارق محمد حسين حاتم، الملحق الإداري في السفارة اليمنية لدى إيطاليا، والذي تم ضبطه وهو يحاول تهريب 50 مليون دولار إلى الصين، باستخدام سيارة دبلوماسية لتوزيع المخدرات في العاصمة الإيطالية، روما.

إعادة لوحات دبلوماسية تم بيعها من السفارة اليمنية في القاهرة

الأمناء/خاص:

في إطار مساعيها لتنظيم الأوضاع وتصحيح الاستخدام غير المشروع للوحات الدبلوماسية، أعلنت السفارة اليمنية في القاهرة نجاحها في استعادة 37 لوحة دبلوماسية كانت تُستخدم من قبل شخصيات دبلوماسية وغير دبلوماسية. وأكدت السفارة في بيان لها أنه تم إسقاط هذه اللوحات من سجلاتها الرسمية، وأن الجهود مستمرة لاستعادة اللوحات المتبقية خلال الفترة القادمة.

وأشارت السفارة إلى أن هذه الخطوة تأتي ضمن إطار حملة شاملة تهدف إلى فرض الالتزام بالقوانين والأعراف الدبلوماسية، والحفاظ على سمعة العمل الدبلوماسي وتنظيم الأصول المرتبطة به. كما أكدت السفارة أنها تعمل بالتنسيق مع الجهات المعنية لضمان إتمام هذه المهمة، واتخاذ التدابير اللازمة لمنع أي استخدام غير قانوني للوحات الدبلوماسية في المستقبل.

ورغم استعادة هذا العدد الكبير من اللوحات، تظل التساؤلات مطروحة حول العدد الإجمالي للوحات الدبلوماسية المرتبطة بالسفارة، وكذلك العدد الرسمي لأعضاء البعثة الدبلوماسية اليمنية في مصر.

جريمة قتل مروعة في عدن: زوجة تدبر مقتل زوجها بتعاون مع صديقتها وبلطجية مقابل 850 ألف ريال

الأمناء/خاص:

كشف الصحفي صالح الحنشي عن تفاصيل جريمة قتل بشعة وقعت في العاصمة عدن، حيث أقدمت زوجة على قتل زوجها بعد أن دبرت له مكيدة بالتعاون مع صديقتها ومجموعة من البلطجية.

تعود القصة إلى بداية العلاقة بين الضحية وزوجته، حيث التقيا في عيادة طبية بسبب معاناتهما من مرض مشترك، ما أسفر عن تطور العلاقة بينهما إلى زواج. لكن بعد فترة، قرر الزوج الزواج من امرأة أخرى، مما أثار غضب الزوجة الأولى.

وفي خطوة لإرضاء زوجته، وافق الزوج على تلبيتها لبعض طلباتها، التي شملت تسجيل الدور الثاني من المنزل باسمها وشراء سيارة جديدة لها. إلا أن هذه التنازلات لم تكن كافية لتهدئة رغبتها في الانتقام، فقررت التخلص منه.

وبالتعاون مع صديقتها، خططت الزوجة لقتل زوجها، واتفقتا على استئجار مجموعة من البلطجية لضربه وتحطيم ساقيه مقابل مبلغ قدره 850 ألف ريال، تم دفع نصفه مقدمًا. وبالفعل، نفذ البلطجية الجريمة، حيث قاموا بالاعتداء عليه بشكل مروع مما أدى إلى إصابته بفشل كلوي حاد.

رغم محاولات الزوجة نقل زوجها إلى المستشفى، أخبرها الأطباء باستحالة إجراء عملية غسيل كلوي له بسبب تأخر حالته، وأوصوها بنقله إلى صنعاء. إلا أنه لفظ أنفاسه الأخيرة أثناء الطريق، ليتم نقله إلى مستشفى الجمهورية في عدن حيث أبلغت الشرطة بالحادثة، فتم منعها من دفن الجثة.

في اليوم التالي للجريمة، زارت صديقة الزوجة منزل العائلة مدعية تقديم العزاء، لكن التحقيقات كشفت أنها جاءت لاستلام باقي المبلغ المالي المتفق عليه. وبفضل التحقيقات المكثفة، تمكنت الشرطة من القبض على الزوجة وصديقتها وبلطجية الجريمة، الذين اعترفوا بارتكابهم الجريمة.